

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي /الخميس

1434/12/19 هـ الموافق 2013/10/24 م





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
6	هيئة حقوق الإنسان
9	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
30	حقوق الانسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

تشغيل أطفال في السعودية يتستر خلف ميزان... و باقة ورد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/564513>

الخبر (شرق السعودية) - رحمة ذياب

يدور أحمد (9 سنوات) على المتسوّقات في أحد المجمعات التجارية في الخبر (شرق السعودية) ليعرض عليهن ميزانه مصحوباً بسؤال: «هل تريدان أن تزني نفسك؟». تجد فاطمة محمد التي يلامس وزنها المئة كيلو غرام السؤال «مستفزاً» لأنه يذكرها بوزنها «الزائد».

لكن زوج فاطمة الذي يرافقها في جولة التسوق يرى في عرض أحمد الميزان على زوجته «تسولاً مستتراً»، لا بل يذهب إلى أبعد من ذلك، واصفاً الأمر بأنه «جريمة تعاقب عليها القوانين والأنظمة في السعودية. فما يحدث هو تشغيل أطفال دون سن العمل، ويفترض أن يكون مكانهم في المدارس، لا الأسواق، كباحثين عن مصدر رزق».

غير أن ذلك غير مهم في نظر أحمد وشقيقه الذي يصغره بعامين ويرافقه في السوق كظله، فكل ما يعنيهما هما «الريالان» (نصف دولار) اللذان لم تدفعهما فاطمة. لكن الطفلين لا يبديان «حسرة كبيرة» على ما لم تدفعه السيدة وزوجها. فأحمد يؤكد أن «مهنته» هذه، التي يعمل فيها منذ 6 أشهر، تدرُّ عليه وعلى أسرته دخلاً جيداً، مشيراً إلى أنه أصبح قادراً على شراء كل يتمناه من حاجات.

ويوضح أنه غالباً ما يتجول مع شقيقه في المجمع التجاري، «وكل واحد منا يحصل على الزبائن بجهد»، مستدرِكاً: «ولكننا غرباء عند الحساب، فكل منا ميزانه، ويبحث عن رزقه، ويحاول بنفسه إقناع الرجال والنساء، غير أن الأخيرات يرفضن الفكرة، ويبادرن إلى تقديم مبلغ مادي بسيط».

وعلى غرار أحمد وشقيقه، ثمة أطفال آخرون «يتسولون» تحت ستار بيع باقات ورد على المتسوقين داخل المجمعات التجارية... أو غيرها من «المهن الوضيعة».

الأطفال ونظام العمل

يشترط نظام وزارة العمل السعودية لعمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 سنة موافقة وزير العمل، على أن يكون العمل «بسيطاً ولا يحمل أي خطر، أو ضرر نفسي أو جسدي، ولا يؤثر في دراسة الطفل، ووفق ساعات محددة، لا تتجاوز الست». كما يشترط «ألا يكون العمل في الفترة المسائية».

ومنع النظام عمل من هم دون سن الـ 13 «في شكل قطعي». ونصت المادة الـ 162 من نظام العمل، على أنه «لا يجوز تشغيل أي شخص لم يُتم الـ 15 سنة، ولا يجوز دخوله مكان العمل الذي يتضمن مواد أو أعمالاً خطيرة في شكل نهائي». وتطالب عضو «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» الدكتورة سهيلة زين العابدين بضرورة فتح ملفات عدة في حال فتح ملف عمالة الأطفال في السعودية، والذي تراه «شائكاً ومرتبباً بقضايا عدة، منها: النفقة، والحضانة، وحقوق تعليم الطفل»، معتبرة القضاء «أحد الأسباب الرئيسية في زيادة عمالة الأطفال، لعدم سرعة البت في قضايا النفقة والطلاق، وغيرها من المطالبات الحقوقية، فيكون الطفل هو المتضرر، وقد يلجأ إلى العمل، إما هروباً من واقعه، أو بسبب الحاجة المادية. والأهم هو الفقر الذي يعتبر سبباً رئيساً لعمالة الأطفال».

وتشير زين العابدين إلى استراتيجية مكافحة الفقر التي «لم نعد نسمع عنها شيئاً، ولم نر آثارها»، متسائلة عن الدور الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية في «مكافحة الفقر».

وتلقت إلى أن «معونة الضمان الاجتماعي لا تزال 850 ريالاً (227 دولاراً) شهرياً، والحد الأدنى للأجور في المملكة 3 آلاف ريال (800 دولار)، مشددة على ضرورة «التسريع في حل القضايا التي تتكدس في المحاكم، لأن المتضرر هو الطفل، فكم من قضية نفقة وحضانة تحولت إلى خلع، أي تنتازل المرأة عن حقوقها في مقابل تطليقها، والضحايا هم الأطفال الذين لا توجد لديهم نفقة، ما يضطرهم إلى العمل لإعالة أهلهم أو أنفسهم».

غرائب وعجائب مجلس الشورى

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/10/24/978228>

أحمد هاشم

عندما وقف وزير خارجيتنا غاضباً فيما آل إليه وضع مجلس الأمن الدولي، ليكشف للعالم أجمع احتجاجه أن الوضع أصبح لا يليق بهذه المؤسسة العالمية في كلمته المدوية: إن أسلوب وآليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته، منتهجاً بذلك سياسة أكثر ضجيجاً ووضوحاً في التعبير والرأي والقوة بهدف الإصلاح والتغيير.

نجد أنفسنا ككادحين نحمل نفس الحيرة نحو مجلس الشورى «هنا» الذي وُضع ليكون صوتاً شعبياً لكل من قطن هذا البلد المبارك لنؤكد بصورة ما هذا النهج الذي انتهجه هذا الوزير في أن جميع الجهود التي بذلت في الأعوام الماضية لم تسفر عن التوصل إلى الإصلاحات المطلوب إجراؤها.

هذا المجلس «الشورى» الذي ترسخت دعائمه التنظيمية عام 1414 هجرية، لا يزال يتخبط في مواضيعه المدرجة على جدول أعماله منذ أن كان عدد أعضائه 90 عضواً وحتى الآن، فتارة يسقط زيادة معاشات المتقاعدين التي تقل عن ثلاثة آلاف ريال رغم معاناة تلك الفئة التي وصل بعضها إلى ما دون خط الفقر بل وصل الحال ببعض أعضائه كما حدث مع رئيس لجنة الموارد البشرية بأن يصف زيادة الرواتب بأنها «عاطفية»، بينما يطالب بحوافز للدبلوماسيين تكفل أداءهم الأمثل!

ولا تتوقف غرائب «الشورى» عند ذلك بل استمر في إهداره الوقت الذي يتغاضى عنه أعضاؤه إلى مناقشة «حافز» واستقطاع مبالغه لاحقاً من المواطن بعد التحاقه بوظيفة وفي ذات الوقت ينتفض أعضاؤه لدعم «الخطوط السعودية» لإيقاف استمرار الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة مقترحاً إنشاء صندوق مستقل لمعالجة تلك الخسائر التي تتكبدها. ولكون أعضائه بعيدين عن هموم المواطن الذي لا يجد سريراً يخلد إليه في أحد مستشفياتنا الحكومية ليجد الرعاية والعناية أثناء مرضه يسقط ذلك المجلس بكل سهولة تطبيق التأمين الصحي التعاوني على موظفي الدولة والمواطنين لعدم نظامية التوصية، بينما يخصص 20 دقيقة للنقاش حول فوائد فيتامين «د».

ولكونهم أيضاً ينعمون بدخل مالي مجزٍ يكفل لهم ولأسرهم استقدام السائقين مثنى وثلاث دون أن يأبهوا برواتبهم الشهرية التي تقصف ظهورنا لم يوافق على تبني السماح بقيادة النساء للسيارات في المملكة، بل لم يقرر إحالتها إلى لجنة النقل لدراستها.

إن مجلس الشورى لم يواكب المتغيرات الاجتماعية إلى حد ما، بل لم يواكب كذلك قراراته وتحديثها على موقعه الإلكتروني، حيث لم يحدث بياناته منذ أكثر من ثمانية أشهر وكان لسان حاله يؤكد أن عالمه لا ينتمي لعالمنا ومعاشاتنا اليومية.

لا شك أن الدور الرقابي الذي يقوم به مجلس الشورى بصورته الحالية محدود وينحصر في مراجعة روتينية للتقارير السنوية المقدمة من الأجهزة الحكومية، ومناقشة مشاريع الأنظمة الجديدة والتعديلات في المجلس بضعف الشفافية، إضافة إلى أن المواطن يجد صعوبة في إبداء الرأي حول هذه الأنظمة والتعديلات كما وصف ذلك تقرير جمعية حقوق الإنسان السعودية.

هذا «المجلس» يجب أن يكون تحت النقد الشعبي خاصة عندما يصل به الحال إلى تغيب أعضائه كما حدث عند التصويت على تقرير وزارة التعليم العالي والجامعات مؤخراً حيث أوقع عدم اكتمال النصاب لآليات التصويت في مجلس الشورى، المجلس في حرج لعدم حضور 32 عضواً، فضلاً عن سفر عضوين من المجلس.

إننا كمواطنين نتساءل – كما تساءل الفيصل- أين هو مجلس الشورى عن قضايانا الملحة؟ ماذا قدم لنا عندما اجتاحت إعصار «الأسهم» حياتنا، أين هو عن مطالبات المعلمين في استعادة حقوقهم المالية، وأين هو عن معالجة الفقر الذي اجتاحت حياة أسرنا، وجهوده في قضايا المعلمات القديمت والمستثنيات وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

لقد حان الوقت لإعادة النظر في آلية تشكيل مجلس الشورى، وتوسيع صلاحياته، لتشمل المراقبة وحق مساءلة الوزراء ومراقبة الموازنة، إضافة إلى شمول مراجعة أداء الأجهزة الحكومية الوزارات كافة دون استثناء، وإلا فهينة الخبراء كقيلة بأن تقوم بدور «الشورى» الحالي مع إيجاد مجلس آخر يمثل المواطن وقضاياهم الحقيقية، لكي لا نصل إلى ذروة عدم الثقة والامتناع عن سماع ما يدور تحت قبتهم، لعدم قربهم من معاناتنا، كما حدث مع عمال نظافة ذلك «المجلس» عندما امتنعوا عن ممارسة أعمالهم اليومية بعد تأخر دفع رواتبهم لمدة أربعة أشهر!

هيئة حقوق الإنسان

شرطة القصيم تنفي تعرض امرأة لكسر يدها أثناء تنفيذ الإجراءات النظامية بحقها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878026.html>

بريدة - واس

أكد الناطق الإعلامي بشرطة منطقة القصيم العقيد فهد الهبدان عدم صحة ما يتم تناوله عبر شبكات التواصل الاجتماعي عن تعرض امرأة لكسر يدها أثناء تنفيذ الإجراءات النظامية بحقها، وقال إن السجون ودور التوقيف تخضع لإشراف هيئة التحقيق والادعاء العام وكذلك هيئة حقوق الإنسان، واللذان تشرفان على أوضاع الموقوفين وتتخذ الإجراءات النظامية حيال أي مخالفات يتم رصدها.



قالت لـ "سبق": لم أشاهده إلا مرة ويرفض زواجي من "غير قبليين" "حقوق الإنسان بجدة" تنظر عضل طبيبة سعودية من والدها

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://sabq.org/k6Gfde>

عبد الله السالم- سبق- جدة:

تنظر هيئة حقوق الإنسان - فرع مدينة "جدة"، قضية عضل طبيبة سعودية (27 عاماً)؛ يرفض والدها زواجها من أشخاص "غير قبليين" على الرغم من أنه لم يرعها ولم يشاهدها إلا مرة واحدة وهي في الخامسة عشرة، حيث إنه منفصل عن والدتها.

وسردت الطبيبة التي تعمل في أحد أشهر وأكبر المستشفيات في مدينة جدة، لـ "سبق"، تفاصيل القضية، وقالت: "منذ حمل والدتي بي انفصل والدي عنها وتزوج أخرى وبالطبع لم يقع الطلاق إلا بعد ولادتي".

وأضافت: "عشت طول حياتي عند أمي التي ربنتني هي وعائلتها من جدي وجدتي وأخوالي".

وتابعت: "والدي لم يصرف عليّ ريالاً واحداً فهو لم يشاهدني إلا مرة واحدة، حينها كان عمري 15 عاماً".

وقالت الفتاة: "مرت السنون لا أنا سألت عن والدي ولا هو سأل عني، التحقت خلالها بكلية الطب وعانيت لأنني لا أملك بطاقة أحوالٍ وذهبت للأحوال المدنية وطلعت (برنت) لكي أدخل الكلية ودخلت الكلية".

وأضافت: "في السنة الثانية لي بالكلية سألت والدي عن بطاقة العائلة، فأجاب أن بطاقة العائلة ضائعة".

ولفتت إلى أن "هذا تهربٌ لكيلا أقوم باستخراج بطاقة خاصة بي، وكان أحد أقاربي يحضر جواز سفري منه لإنهاء الإجراءات المتعلقة بدراستي".

وقالت: "مرت سنون وتوظفت ثم تقدم لي أشخاصٌ عدة، وهو يرفض، بسبب أنهم غير قبليين وكلهم يأتون عن طريق والدتي".

وأضافت: "توجّهت لمحامين فطلبوا حل المشكلة ودياً، لكنه رفض ذلك نهائياً".
وقالت: "بعدها توجّهت إلى هيئة حقوق الإنسان وقابلت مسؤولة - تحتفظ "سبق" باسمها - وشرحت لها معاناتي وقمت
بتعبئة بياناتي وتم رفعها للإدارة".
وأضافت: "سلموني رقم شيخين - تحتفظ (سبق) باسميهما - إلا أن محاولتهما باءت بالفشل رغم أن أحدهما حاول خطبتي
لابنه إلا أنه قُوبل بالرفض".
وقالت الفتاة الطيبية لـ "سبق": "أطالب بحل مشكلتي فليست هي الوحيدة؛ فهناك الكثير من الفتيات يتعرّضن للعضل من
ذويهن فمن ينصفهن؟".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مؤكدة على منع كل ما يخل بالسلم الاجتماعي ويفتح باب الفتنة ويستجيب لذوي الأحلام المريضة الداخلية: المسيرات المحظورة بحجة قيادة المرأة ستواجه بكل حزم وقوة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878043.html>

الرياض - واس

صرح المتحدث الأمني بوزارة الداخلية بأنه و عطفاً على ما يثار في شبكات التواصل الاجتماعي وبعض من وسائل الإعلام من دعوات لتجمعات ومسيرات محظورة بدعوى قيادة المرأة للسيارة، وحيث إن الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع كل ما يخل بالسلم الاجتماعي ويفتح باب الفتنة ويستجيب لأوهام ذوي الأحلام المريضة من المغرضين والدخلاء والمتربصين، فإن وزارة الداخلية لتؤكد للجميع بأن الجهات المختصة سوف تباشر تطبيق الأنظمة بحق المخالفين كافة بكل حزم وقوة، وتقدر في الوقت ذاته ما عبر عنه كثير من المواطنين من أهمية المحافظة على الأمن والاستقرار والبعد عن كل ما يدعو إلى فرقة وتصنيف المجتمع.

استكمال الاستعدادات لبدء عمليات التفيش بعد 11 يوماً نائب وزير العمل: لانية لتمديد المهلة التصحيحية لمخالفني نظام العمل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878096.html>

الرياض حسنة القرني، واس

استثنى مصدر في وزارة العمل عدداً من المخالفين لنظام الإقامة والعمل من العقوبات المترتبة على انتهاء المهلة التصحيحية مؤكداً أن ذلك سيشمل كل من قدم أوراقه وتأخرت لأي سبب من الأسباب في كل من وزارة العمل أو المديرية العامة للجوازات مرجعاً سبب ذلك لمبادرة المخالفين لتعديل أوضاعهم معتبراً ذلك تصحيحاً لأوضاعهم يأخذ مجراه في صورة نظامية.

وشدد المصدر على ألا مجال للتساهل مع المخالفين الذين لم يعتنوا المهلة التصحيحية. داعياً جميع منشآت القطاع الخاص والأفراد والعمالة الوافدة للمسارعة بتصحيح أوضاع العمالة غير النظامية والاستفادة من الوقت المتبقي من تمديد فترة المهلة التصحيحية المقدرة بـ (11 يوماً) بنهاية يوم 29 ذي الحجة الجاري.

من جهة أخرى نفى نائب وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني في بيان وزعته وزارة العمل أمس نية الوزارة في تمديد المهلة المحددة الحملة التصحيحية لأوضاع العمالة الوافدة المخالفة لنظامي الإقامة والعمل مؤكداً نهايتها شهر ذي الحجة. داعياً جميع منشآت القطاع الخاص والأفراد والعمالة الوافدة للمسارعة بتصحيح أوضاع العمالة غير النظامية والاستفادة من الوقت المتبقي من تمديد فترة المهلة التصحيحية المقدرة بـ (11 يوماً) بنهاية يوم 29 ذي الحجة الجاري، تجنباً لعقوبات تشمل الإبعاد والمنع من دخول البلاد للعمالة المخالفة، والسجن والغرامة المالية لأصحاب العمل أفراداً أو منشآت، وقد تتعدد العقوبات بتعدد الأشخاص المخالفين.

وبين نائب وزير العمل أنّ الإعفاءات والشروط المطبقة خلال الفترة التصحيحية غير نافذة فيما بعد، حيث تم سنها كاستثناءات من أجل تسهيل وتسريع عملية التصحيح فقط، مشيراً إلى أنه سيسمح للمنشآت خلال فترة التصحيح بتجاوز النسب المحددة للجنسيات في تركيبة كل منشأة تسهياً لعملية التصحيح ولاستيعاب الأعداد الراغبة في تصحيح أوضاعها، ولا يشمل هذا السماح طلبات الاستقدام.

وأفاد أنّ الوزارة كثفت جهودها استعداداً لبدء التفتيش فور انتهاء المهلة التصحيحية بالتعاون مع وزارة الداخلية وإمارات المناطق، لافتاً النظر إلى أنه طبقاً لقرار مجلس الوزراء ستكون وزارة العمل المعنية بعمليات التفتيش داخل المنشآت والتحقق في المخالفات التي يتم ضبطها وفق الترتيبات المشتركة مع وزارة الداخلية، ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية لتطبيق العقوبات المقررة، كما ستكون الوزارة عضواً في فرق تفتيش لجان التوظيف في إمارات المناطق.

وكشف الحقباني عن أن الوزارة كلفت مفتشيها بالعمل طوال اليوم وخلال إجازة نهاية الأسبوع، كما تم تكليف مفتشات لمتابعة الأنشطة النسائية، موضحاً أنّ الوزارة كانت وما زالت تقوم بعملها التفتيشي المعتاد على المنشآت والتحقق من تطبيق نظام العمل والقرارات المكمل له، وأن مفتشي الوزارة يحملون بطاقات إثبات رسمية والنظام يلزمهم بإبرازها عند زيارة أي منشأة.

وأكد أن الوزارة سخرت جميع إمكانات مكاتبها لخدمة عملائها خلال فترتين صباحية ومسائية بالإضافة إلى العمل في نهاية الأسبوع، ورفعت أعداد العاملين في مركز خدمة العملاء (920001173) إلى ثلاثة أضعاف لاستقبال الاتصالات الواردة للمركز، مبيّناً أن (90%) من الإجراءات يمكن تنفيذها آلياً دون الحاجة لزيارة مكتب العمل، وذلك عبر بوابة الوزارة <http://mol.gov.sa> حيث بإمكان العمالة الوافدة نقل خدماتها من منشأة لأخرى وتعديل المهن، عدا تلك التي تحتاج إلى شهادات مهنية مثل الطب والهندسة.

في تحرك رسمي لإجبار المطلقين للصرف على أطفالهم رفض النفقة على طفله تدخل التنفيذ فاقتطعتها النقد في 3 أيام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878046.html>

الرياض - أسامة الجمعان
أنهت وزارة العدل عبر تطبيقها الحازم لنظام التنفيذ تأخير تنفيذ الأحكام القضائية الأسرية مثل النفقة والحضانة والزيارة وغيرها، مؤكدة أن نظام التنفيذ يعتبر نقطة تحول وعلامة فارقة وخطوة رائدة من خطوات تطوير القضاء واكتمال منظومة العدالة بإيصال الحقوق إلى أهلها، إذ إن التنفيذ هو ثمرة الأحكام، ولا ينفع الحكم بحق لا نفاذ له. وفي هذا السياق، أصدرت دائرة التنفيذ بالمحكمة العامة بالرياض حكماً قضائياً بالزام أب بدفع ألف ريال شهرياً نفقة لطفله، بعد تقدم والدة الطفلة إليها طالبة تنفيذ حكم المحكمة العامة على والد ابنتها (طليقها) بالنفقة، بعد أن رفض الأب تنفيذ الحكم، إذ خاطب قاضي التنفيذ فوراً مؤسسة النقد وأمرها بتنفيذ الحكم عبر الحجز على قيمة النفقة من أموال الزوج، وإيداعها في حساب ابنته عند الـ 25 من كل شهر هجري، فنفذت النقد الحكم مباشرة وتسلمت الأم نفقة ابنتها بعد ثلاثة أيام من صدور أمر القاضي.
واشادت والدة الطفلة (ع.ع) في حديث لـ«الرياض»، بتعامل المسؤولين في وزارة العدل والعاملين فيها وخصوصاً قضاء التنفيذ على سرعة تنفيذ الحكم. وقالت: «لم ارتح حتى رأيت المبلغ في حساب ابنتي، فخلال الفترة الماضية كنت لا أستطيع توفير كامل متطلبات ابنتي وبعد إضافة مبلغ الحكم إلى ما اتقاضاه من الضمان تحسن وضع حياتنا عن السابق»، مشيرة إلى أن الوقت المستغرق بين صدور الحكم وتنفيذه اسبوعان فقط.
وحسم تطبيق نظام التنفيذ مشكلات التأخر والمماطلة التي كانت تواجهها الأحكام سابقاً، وما كان يترتب على هذا التأخير من مشكلات، خصوصاً في القضايا الأسرية مثل النفقة والزيارة والحضانة.
وأكدت وزارة العدل أنها نفذت جملة من الأحكام القضائية منذ تطبيق النظام في شهر ربيع الثاني الماضي في مسائل الأحوال الشخصية، مشددة على أنها لن تتوانى في تسريع تنفيذ الأحكام القضائية.

الشركات وجهات التمويل تنفرد بالمواطن وسط غياب حماية

المستهلك

إعادة السيارات المشتراة بالتأجير.. جحيم يشتهي به المتعثرين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878080.html>

إضاءة - راكان الدوسري
يدخل المواطن مكاتب شركات تقسيط السيارات متأبطاً ملف الأوراق المطلوبة، وهو في حالة تشبه الإذعان لما يمليه عليه موظف تلك الشركة من شروط في سبيل تملك مركبة بنظام التأجير مع الوعد بالتملك.
تبدأ القصة من حزمة من الأوراق المطلوبة، والتي ليس أقلها أهمية فاتورة الكهرباء للمنزل وأكثرها أهمية تعريف بالراتب، ثم قراءة العقد وتوقيعه.
غالباً ما يوقع المواطن وهو غير مهتم بكل بنود العقود، فهي جحيم لا مفر منه، ولا مجال للقفز على أي شرط من تلك البنود التي يعلم المستهلك مسبقاً أنها جميعاً تحمي الشركة، وليس بها ما يحميه هو، لكنها الحاجة التي تجعله مضطراً للقبول بها.
تمضي سنة، وربما أخرى، ويحدث ما لم يكن في الحسبان، فقد يفقد الرجل وظيفته، وبالتالي دخله الذي يستطيع من خلاله تسديد أقساط تلك المركبة، يعود من حيث أتى إلى الشركة عارضاً عليها استرجاع مركبتها مادام سجله نظيفاً من أي أقساط متأخرة، شاكياً ونادياً حظه العاثر، إلا أن بنود العقود لا تراعي الحظوظ العائرة، ولا الشركات الربحية تؤمن بالجوانب الإنسانية، فتبدأ الشركة مرحلة جديدة يذعن فيها المستهلك من جديد.
تلك المرحلة ستحمل العميل تبعات وقع عليها ذات لحظة لم يكن في باله أبداً أنه سيتحمل تبعاتها، فقد كانت نيته تملك المركبة لحين انتهاء أقساطها، لكنه لم يستطع ذلك، فعليه الإنصات جيداً لصوت العقد.
تختلف طرق شركات التقسيط والمصارف في معاقبة المستهلك عند محاولته إرجاع سيارته، لكنها تتفق في جلده جلدأ ليس رحيماً.
تبدأ تلك العقوبات بفحص السيارة في ورشة الوكالة ذاتها بمبلغ يصل إلى 600 ريال، ثم مخالفة إلغاء العقد والتي تصل إلى 8000 ريال، وتسديد قسطين مقدماً، ثم دفع قيمة الكيلومترات التي زادت عن النسبة المسموح بها في عقد تأجير السيارات.
حينها سيدج المستهلك أنه في ورطة حقيقية، وأنه سيستدين ربما لكي يعيد تلك السيارة التي استأجرها تحت وطأة الحاجة الماسة.
تبدو شركات التقسيط ووكالات السيارات وجهات التمويل تنفرد بالمستهلك انفراداً مسرفاً دون أي تدخل رسمي من قبل وزارة التجارة أو حماية المستهلك، وفي ظل غياب عقد موحد للتأجير المنتهي بالتمليك في مجال السيارات في سوق ضخم يبلغ حجمه أكثر من 9 مليارات حسب تقارير أشارت كذلك إلى أن 70% من مبيعات السيارات في المملكة تتم عن طريق نظام التأجير مع الوعد بالتملك من الناحية القانونية، يقف وراء وكالات السيارات وجهات تمويل بيعها رجال قانونيون استطاعوا أن يحفظوا حقوق تلك الجهات، فيما يقف المستهلك وحيداً مثقلاً بالحاجة وسط تخلي جهات حكومية معنية بحمايته، مما يجعله يذعن مرتين، مرة حين وقع العقد مجبراً لعدم وجود بدائل أخرى، ومرة حينما لم يجد بداً للتخلي عن تلك السيارة التي قد يكون دفع نصف قيمتها.

المحامي والمستشار القانوني عبدالناصر السحيباني أكد أن التوقيع على العقد يعني التزام من وقعه بجميع بنوده من الناحية القانونية، مشدداً على أنه يتعين على المستهلك عدم التوقيع على أي عقد إلا بعد قراءته وفهم جميع بنوده فهماً كاملاً ما يجنبه الوقوع في مسؤوليات والتزامات يصعب عليه الوفاء بها.

وبين السحيباني أن المستهلكين الذين وقعوا على عقود تأجير السيارات مع الوعد بالتملك لا يمكنهم التنصل مما وقعوا عليه من العقود، وأنهم ملزمون بها من الناحية القانونية، لكنه أشار إلى حقهم في مقاضاة تلك الشركات في ثلاث حالات، أولها أن يكون تعرض لتدليس، أو أن تكون تلك العقود مخالفة للقواعد الشرعية، أو أن يكون المستهلك قد أصبح (معسراً) من الناحية المادية.



والدها يشك في تعرضها لخطأ طبي أثناء أستئصال الزائدة وفاة دماغية لطالبة ثانوي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131024/Con20131024649420.htm>

إبراهيم شهاب (جدة)
توفيت فتاة في السابعة عشرة من عمرها في وقت متأخر البارحة دماغياً في قسم العناية المركزة بمستشفى عرفان بجدة، إثر إجراء جراحة لاستئصال الزائدة الدودية، واتهم والدها ياسر السليمان في حديث لـ«عكاظ» الأطباء بارتكاب خطأ طبي أدى لوفاة ابنته. وقال ياسر الموظف في إحدى الشركات الخاصة بجدة، إن ابنته زبيدة الطالبة في الصف الثاني الثانوي، اشكت من آلام في البطن، وأنه توجه بها إلى مستشفى عرفان يوم الأحد الماضي للكشف عليها والتعرف على سبب الآلام، مشيراً إلى أن الطبيب أفاد بأنها تعاني من التهاب الزائدة الدودية وأنها بحاجة للاستئصال، وبالفعل تم تنويمها تمهيدا لإجراء عملية استئصال الزائدة.

واستطرد زياد «أدخلت ابنتي إلى غرفة العمليات عند الساعة الحادية عشرة من صباح أمس الأربعاء، وبعد نصف ساعة، من بدء الجراحة، خرج الطبيب الجراح وعليه ارتباك واضح وقميصه مليء بالدماء بشكل ملحوظ، وبعدها بقليل خرج له في ما تأكد إلي أن هناك سوءاً قد حدث لابنتي»، وأضاف «توجهت إلى أحد الأطباء وسألته، فبادرنى: أنت رجل مؤمن وعليك الالتزام بالهدوء والصبر، وأن حدث فيها خطأ طبي نتج عنه نزيف لكميات كبيرة من الدم».

وأجش والد زبيدة بالبكاء ودخل في حال نفسية يرثى لها، والتقط طارق المالكي الحديث - وهو نسيب والد الفتاة وصديقه منذ أكثر من 20 عاماً - مؤكداً: لم تكن زبيدة تعاني من أية أمراض مزمنة أو أية مشاكل صحية، ولكن خالتها وزوجتي اللتين تتحدثان الإنجليزية، سمعتا الممرضات أثناء خروجهن من غرفة العمليات يتحدثن عن أن ثمة خطأ طبياً حدث أثناء الجراحة، وتحديث الممرضات عن تغيير في مجرى التنفس من خلال الأنابيب الخاصة بذلك «ما نتج عنه توقف قلب الفتاة».

وأفاد المالكي بأن الفتاة تم نقلها إلى غرفة العناية المركزة بعد أن فتح في بطنها فتحتان كبيرتان ما يدل أن خطأ طبياً قد حدث فعلاً، لأن من المعلوم أن عملية الزائدة الدودية لا تكون بالحجم الذي طرأ على بطن الفتاة.

وبين المالكي «بعد اكتشاف الخطأ، تم عمل إنعاش للفتاة في محاولة لانقاذها إلا أنها دخلت في غيبوبة ما اضطرهم إلى تنويمها في العناية الفائقة»، مشيراً إلى أنهم طلبوا من المستشفى تقريراً عاجلاً عن الحالة «وبالفعل تم الحصول على تقرير أفاد بأنه بعد تقييم الحالة بواسطة أخصائي التخدير ونقل الفتاة إلى غرفة العمليات تحت التخدير العام وأنبوب القصبة الهوائية بعد تهئية البطن وثنيها بالوضع المعروف حدث انتفاخ في منطقة السرة، وبعد عملية النفخ مباشرة حدث هبوط في ضغط الدم، توقف بعدها النفخ وتم عمل إزالة للانسداد الذي حدث للغازات».

وقال التقرير إنه بعد أن استرد القلب حالته الاعتيادية، تم عمل استكشاف للبطن عن طريق شق البطن، وأنه لم يكن هناك سائل داخل الصفاق، ولكن شوهد ورم صغير داخل الصفاق في الحفرة الحرقفية لم ينتشر، وورد في التقرير أنه تمت

الخيطة بـ 5 من البرولين وتم تأمين الإرقاء بعد إزالة الزائدة الدودية وتم وضع مصرف في مكانها، وأن المريضة أخضعت لعلاج مقويات التقلص العضلي، وتم عمل قسطرة فولتي وتمت إحالتها إلى غرفة العناية المركزة. وأفاد ذوو الفريدة عدم قناعتهم بالتقرير الذي أصدره المستشفى عن الحالة، وساورهم الشك أن ابنتهم تعرضت لخطأ طبي، وأشار والدها إلى أنهم رفعوا بلاغا لوزارة الصحة مطالبين بالتحقيق في الحادثة والأسباب الحقيقية لما حدث لابنتهم الشابة. وقال والد الفتاة إنه بعث بشكوى عبر الخط الساخن لوزارة الصحة برقم بلاغ 6267، وتم التواصل معه والتحقيق هاتفيا، ثم توجهت لجنة طبية مع مندوب من صحة جدة على رأسها الدكتور سامي باداود مدير الشؤون الصحية بجدة، لكنني لم ألتق به إذ أنه بدأ تواصله مع إدارة المستشفى، مفيدا أنه سيبيث بيانا رسميا حول الواقعة. مؤكدا أنه أجريت لابنته ثلاث عمليات أولاها بالمنظار ثم التدخل الجراحي، وبعد أن توقف قلبها عن العمل بدأوا في إنعاشها ولكن الشلل أصاب الرئتين ما أدى لتوقف وصول الأوكسجين إلى الدماغ. وأشار إلى أنه لم يلاحظ وجود أي طبيب مع ابنته عدا الممرضين منذ أن دخلت ابنته في غيبوبتها. ولم يتسن حتى لحظة اعداد هذا الخبر الحصول على تصريح من صاحب المستشفى أو المسؤولين فيه أو وزارة الصحة.



15 موقوفاً غادروا .. وأوراق 1223 أمام القضاء .. الداخلية تعلن قائمة

المتورطين في قضايا تمس أمن الوطن

2355 شخصاً من 37 دولة إجمالي الموقوفين في سجون المباحث

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131024/Con20131024649250.htm>

منصور الشهري (الرياض) أعلنت وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للمباحث انخفاض عدد الموقوفين في سجونها على خلفية تورطهم في قضايا أمنية تمس أمن الدولة، ليصل الإجمالي إلى 2355 موقوفاً من 37 جنسية. وسجلت القائمة المحدثة التي أصدرتها سجون المباحث العامة أمس الأول، حصلت «عكاظ» على نسخة منها، انخفاض عدد الموقوفين عن القائمة السابقة بمغادرة 15 شخصاً التوقيف بعد إنهاء الإجراءات النظامية في حقهم. وأوضحت القائمة أن النسبة الأكبر من الموقوفين 1223 موقوفاً لا تزال أوراقهم منظورة لدى القضاء، فيما 393 موقوفاً أحكامهم خاضعة للاستئناف، و 225 موقوفاً لا يزالون رهن التحقيق، و 200 آخرون محكوم عليهم، فيما يجري استكمال إجراءات إحالة 171 موقوفاً للادعاء أو إنفاذ ما صدر بحقهم من توجيه، فيما لا تزال أوراق قضية 79 موقوفاً لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، كما يتم تأهيل 43 موقوفاً ومناصحته بمركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية فيما ينتظر 21 آخرون في قائمة الانتظار لإحالتهم لمركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية. وتختلف جنسيات الموقوفين من 37 دولة تشمل السعودية، إثيوبيا، الأردن، أفغانستان، أمريكا، إيران، باكستان، تشاد، سوريا، السودان، الصومال، العراق، مصر، اليمن، الإمارات، بريطانيا، تركيا، فلسطين، الكويت، قرغيزستان، لبنان، المغرب، بنجلاديش، انجولا، أوغندا، البحرين، بوركينافاسو، السنغال، قطر، الكامبيرون، موريتانيا، نيجيريا، الهند، استراليا، الجزائر، جيبوتي وروسيا الاتحادية.

من جهة أخرى أوضح مدير عام الشؤون القانونية والتعاون الدولي بوزارة الداخلية الدكتور عبدالله الأنصاري عضو وفد المملكة المشارك في أعمال الدورة 17 للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، الاثنين الماضي، والتي تشارك فيه المملكة لمناقشة التقرير الثاني لها، في رده عن عدد من أسئلة الوفود الدولية المشاركة حول مكافحة الإرهاب في المملكة بقوله، إن المملكة قد أكدت في العديد من المناسبات رفضها القاطع للإرهاب وإدانتها لهو بكافة أشكاله

وصوره، وقامت باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات اللازمة لمحاربهه على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية من خلال المواجهة الأمنية ومعالجة الفكر المتطرف، محققة في ذلك نجاحات ملموسة وحظيت بإشادة عالمية، مضيفا أن عددا من دول العالم استفادت من تجربة المملكة في مكافحة الإرهاب.

وأشار الانصاري إلى أن المملكة كانت ضحية للإرهاب إلا ما قامت به لحماية أمنها لم يؤثر في حقوق الإنسان وتطبيق العدالة، مبينا أن جميع الإجراءات المتخذة متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومع أنظمة المملكة الوطنية وفي ضوء التزاماتها الدولية بما يضمن التوازن في مقتضيات الأمن وحقوق الإنسان.

وأوضح الأنصاري للمجتمعين أن المملكة أنشأت محكمة جزائية متخصصة ضمن نظامها القضائي تعمل وفق أنظمة المملكة العدلية في جميع القضايا المنظورة أمامها، وذلك ضمن رقابة مدنية على سير أعمالها من خلال المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لضمان توفير معايير المحاكمة العادلة التي نصت عليها التشريعات الوطنية.

وقال الأنصاري إن النظام في المملكة أعطى الحق للموقوف في القضايا الأمنية بالتعويض في المدد الزمنية التي قضاها في التوقيف وتزويد على ما حكم به القضاء، مؤكدا أن النظام يكفل للمتضرر الحق في التظلم من قرارات التعويض أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

وشدد الدكتور الانصاري أن المملكة قد أولت اهتماما كبيرا في الجانب الفكري لمكافحة الإرهاب لكونه نتاجا لأفكار متطرفة ترفض الحوار، فاتخذت عددا من الخطوات المنظمة والمدروسة لمكافحته على أسس علمية، فأنشأت مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية كمؤسسة إصلاحية تربوية تسهم في جهود الوقاية من الأفكار المنحرفة وإصلاح الفئات التي وقعت في براثنها، من خلال برامج علمية وعملية متخصصة يقوم عليها متخصصون من ذوي الكفاءة في العلوم الشرعية والنفسية والاجتماعية يعنون بتصحيح المفاهيم المنحرفة والأفكار الخاطئة حول بعض القضايا الشرعية لدى الموقوفين بأسلوب الحوار والمناقشة.

وأعلن الأنصاري أن أكثر من 41 جنسية خضعت لبرامج المناصرة في مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية وتم تنفيذ 2690 برنامجا في 14 محافظة في مختلف مناطق المملكة، كما قدم البرنامج إعانات مالية بأكثر من 365 مليون دولار، 1368750000 ريال، لـ 13500 حالة، كما خدم المركز أكثر من 2650 سجينا من داخل المملكة، مبينا أن معدل نجاح مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية في نشر مفهوم الوسطية والاعتدال ونبذ التطرف ما نسبته 93%.

وأضاف أن المملكة أولت اهتماما كبيرا في الحقوق الشخصية والاحتياجات الإنسانية للموقوفين وذويهم لما في ذلك من أثر نفسي كبير على الأشخاص وتفاعلهم الإيجابي في المعالجة الفكرية، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية لذويهم وتسديد ديونهم وتقديم العلاج الطبي لهم داخل المملكة وخارجها، وتقديم الرعاية الاجتماعية وتتنبع احتياجاتهم من توظيف وتعليم، والنظر في إمكانية نقلهم إلى أقرب مكان توقيف لذويهم لتسهيل زيارة موقوفهم.

كما أوضح الأنصاري للمجتمعين من دول العالم أن وزارة الداخلية أطلقت مؤخرا مجموعة من الخدمات الالكترونية هي الأولى من نوعها في العالم لخدمة الموقوفين وذويهم تسمى نافذة تواصل، تتيح العديد من الخدمات كمعرفة أحوال الموقوف، وحجز موعد الكتروني لزيارته والاتصال المرئي المباشر عبر الفيديو بين الموقوف وذويهم بخصوصية تامة.



يواجه السجن مدى الحياة أو الإفراج

محكمة أراباهو تعيد النظر في الحكم على حميدان .. اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131024/Con20131024649396.htm>

خالد طاشكندي (هاتفيا، كولورادو)

تعيد محكمة مقاطعة أراباهو في ولاية كولورادو، غربي أمريكا، اليوم وعند الساعة التاسعة صباحا بتوقيف كولورادو (السادسة مساء بتوقيف المملكة) النظر في الحكم الصادر بحق المعتقل السعودي حميدان التركي، وهو السجن بين الحد

الأدنى ثمانية أعوام والأعلى مدى الحياة. وقالت مصادر قانونية لـ «عكاظ» إنه وفي حال قررت المحكمة إسقاط السجن مدى الحياة، سيفرج عن التركي في حينه، لمكوته في السجن أكثر من ثمانية أعوام، من اعتقاله في 2 يونيو 2005م. وكانت لجنة الإفراج المشروط بسجن لايمن في كولورادو، قد رفضت قبل خمسة أشهر الإفراج عن التركي، بعد جلسة مغلقة استمرت مداواتها ساعة كاملة، وذلك عندما أثار أحد المحققين أسئلة للزج به في قضية مقتل مدير إدارة السجون في كولورادو توم كليمنتس (52 عاما)، عن مدى صلته بالتحريض على قتله بواسطة أجير بإطلاق النار عليه أمام باب منزله في مدينة مونيمنت بالولاية ذاتها. إلى ذلك، أطلق نجله تركي حميدان التركي حملة على تويتر لجمع أكثر من (ألف) صورة لطفل يحمل ورقة يطالب من خلالها بالإفراج عن والده، حيث لاقت الفكرة تفاعلا واسعا على مستوى العالم العربي، والجاليات الإسلامية في بعض دول العالم.

وكان التركي قد تم اعتقاله في الثاني من شهر يونيو 2005م، بتهمة الإساءة في التعامل مع خادمة، وقد قررت محكمة الاستئناف في 25 فبراير 2011م تخفيف الحكم من 28 عاما إلى ثمانية أعوام، فيما زاره مبتعثان سعوديان في السجن قبل خمسة أشهر، وكشفا لـ «عكاظ» عن تفاصيل لقائهما بالتركي ساعتين ونصف الساعة، وهما عمار العقيل ومحمد المغدوي، حيث التقطتا معه صورة خاصة، حصلت «عكاظ» على ضوئية منها.



قضاء التنفيذ يجبر أباً على دفع نفقة ابنته شهريا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131024/Con20131024649418.htm>

عبدالله الداني (جدة)
أصدرت دائرة التنفيذ بالمحكمة العامة في الرياض حكما قضائيا يلزم أبا بالنفقة على ابنته بواقع ألف ريال شهريا، وذلك بعد امتناعه ومماطلته في هذا الخصوص عدة مرات.
وفي التفاصيل، فإن والدة الطفلة تقدمت إلى محكمة التنفيذ طالبة تنفيذ حكم صادر لصالحها من المحكمة، يلزم طليقها بالنفقة على ابنته، الأمر الذي قابله الأب بالرفض والتهرب.
وخاطب قاضي التنفيذ مؤسسة النقد بضرورة تنفيذ الحكم بالحجز على أموال الزوج بقيمة النفقة شهريا بمبلغ ألف ريال تودع في حساب ابنته في تاريخ 25 من كل شهر هجري. ونفذت مؤسسة النقد الحكم على الفور، حيث استلمت الأم نفقة ابنتها بعد ثلاثة أيام من استلام أمر القاضي.
إلى ذلك، التقت «عكاظ» والدة الطفلة (ع.ع)، التي ثمنت بدورها منحها حق ابنتها، بتنفيذ الحكم الصادر لصالحها من المحكمة العامة، موضحة أن ذلك ولد لديها ارتياحا كبيرا خاصة بعد أن تأكدت من إيداع أول المبالغ في الحساب البنكي، خاصة وأنها عاجزة عن توفير مصاريف ابنتها لعدم وجود دخل مالي غير الضمان الاجتماعي، مشيرة إلى أن مدة التقدم إلى محكمة التنفيذ إلى تنفيذ الحكم استغرق أسبوعين. من جانبها، أوضحت وزارة العدل أن قضاء التنفيذ حل كثيرا من المشاكل التي تعترض الأحكام القضائية، مبينة أنه لا قيمة لها دون أخذها حيز التنفيذ، وأضافت: قضاء التنفيذ نفذ عددا من الأحكام القضائية منذ تطبيق النظام في شهر ربيع الثاني الماضي خصوصا في قضايا الأحوال الشخصية.
وأكدت وزارة العدل على أنه لا مجال في تأخير تنفيذ الأحكام القضائية مبينة أن النظام الجديد حسم المشكلة السابقة المتمثلة في عدم تنفيذ الأحكام القضائية سواء القضايا الأسرية أو غيرها.

الشورى يبرر: توصية معاش المتقاعدين فهمت في غير سياقها!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/564754>

الرياض - خالد العمري

برر مجلس الشورى السعودي إسقاطه توصية من أحد أعضائه تطالب برفع معاشات المتقاعدين إلى 3 آلاف ريال كحد أدنى، بعد مرور 48 ساعة من تقديمها من أحد أعضاء المجلس بأنها فهمت في غير سياقها، موضحاً أن الزيادة لا تشمل جميع المتقاعدين كما تناقلها الإعلام، وإنما تخص ورثة المتقاعد فقط. **(للمزيد)**

وقال المتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور محمد المهنا في بيان صحافي أمس، إن المتقاعدين محل اهتمام وعناية، مستشهداً بقرارات عدة صدرت عن «الشورى» لمصلحة المنتسبين إلى المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي من شأنها تحسين أوضاعهم.

من جهته، قال مقدم التوصية الدكتور خالد العفيل لـ«الحياة»: «إن رفض لجنة الموارد البشرية لزيادة المعاشات غير مدعوم بأرقام دقيقة ولن يكلف صندوق التقاعد مبالغ باهظة، إضافة إلى أنه لا يلحق الضرر ببقية المشتركين، إذ يمكن لصندوق التقاعد اقتطاع الزيادة من الأرباح البالغة أربعة بلايين ريال». مضيفاً: «رفض لجنة الموارد البشرية للتوصية هو العاطفي وليست توصيتي».

التدريب التقني تمنع الجمعيات الخيرية من استقبال التبرعات النقدية والعينية!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/564700>

جدة - عبدالله الجريدان

كشف مصدر مسؤول في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عن منع الجمعيات واللجان والمؤسسات الخيرية التي تنفذ برامج تدريبية من استقبال أي دعم أو تبرع عيني أو نقدي باسم المنشأة التدريبية، ومنعها من تقاضي أي مبالغ مالية من المتدربين، مبيناً أن المنع جاء وفقاً لتعديل بعض مواد القواعد والإجراءات التنفيذية للأنحة التدريب في منشآت التدريب الأهلية.

وقال المصدر في تصريح لـ«الحياة» إن المؤسسة ألزمت الجمعيات والمؤسسات واللجان الخيرية ومن في حكمها التي تنفذ برامج تدريبية بأن تقدمها بالمجان كلياً، مع التزامها بعدم تحصيل أي أجور من المتدربين الملتحقين بالبرامج التدريبية التي تقدمها، لافتاً إلى إعفائها من دفع المقابل المالي لجميع الخدمات والضمانات المصرفية.

وأفاد بضرورة أن يتضمن طلب رخصة برامج التدريب التي ترغب الجمعيات أو اللجان الخيرية تنفيذها على جملة من الاشتراطات من بينها، أن يكون تدريبها مجاناً بالكامل، لا يحق للمنشآت تقاضي أي مبالغ مالية من المتدربين، ولا يحق للمنشأة استقبال أي دعم أو تبرع عيني أو نقدي باسم المنشأة التدريبية، مشدداً على ضرورة تعهدها بعدم استقبال أي دعم أو تبرع عيني أو نقدي باسم المنشأة التدريبية، وتشغيل المعهد من خلال إيرادات الجمعية، أو اللجنة الخيرية، أو المؤسسة

الخيرية المالكة للمنشأة التدريبية، إضافة إلى تحمل الجمعية أو اللجنة الخيرية أو المؤسسة الخيرية المالكة للمنشأة التدريبية المسؤولية كاملة أمام الجهات المختصة في حال مخالفة ذلك.

وحول منشآت التدريب التي تقدم خدماتها بالمجان حالياً، أوضح المصدر استمرار المنشآت القائمة المملوكة للأفراد لحين انتهاء سريان رخصها، على أن يتم سحب رخصها القائمة وإصدار رخص بدلاً منها بالمدة المتبقية منصوص فيها عدم أحقية المنشأة استقبال أي دعم أو تبرع مادي أو نقدي، وتوقيع ملاك المنشآت تعهداً بعدم استقبال أي دعم أو تبرع عيني أو نقدي باسم المنشأة التدريبية، لافتاً إلى أنه بإمكان ملاك منشآت التدريب المملوكة للأفراد التي تقدم خدماتها بالمجان الاستمرار في تقديم خدماتها، بعد تعهدهم على الشروط الموضوعه حديثاً.



2800 قضية تحرش... واليمنيون الأكثر تورطاً بعد السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/564711>

بلغ عدد قضايا «التحرش» في المملكة خلال العام الحالي 2797 قضية. احتل فيها المواطنون المرتبة الأولى بتهم «التحرش» بنسبة 59.9 في المئة. وهو ما يعادل 1669 قضية. فيما شكل غير السعوديين نسبة 39.9 في المئة بنحو 1128 قضية. وتنقسم قضايا التحرش إلى «استدراج حدث» أو «مضايقة النساء».

واحتلت منطقة الرياض، المرتبة الأولى في عدد القضايا بواقع 650، ثم جدة بـ 250، والمنطقة الشرقية 210، ثم مكة المكرمة 180، والمدينة 170، ونظرت المحاكم الأخرى قضايا متفرقة. واحتل المقيمون المرتبة الأولى في «استدراج الأحداث» و«مضايقة النساء»، فقضت المحاكم في 100 قضية «تحرش بالنساء»، منهم فيها يمنيون، والذين يمثلون الأكثرية في هذا النوع من القضايا من بين الجاليات الأجنبية، إضافة إلى 40 قضية «استدراج حدث».

وجاء المصريون ثانياً، بواقع 50 قضية «تحرش بالنساء»، و 10 «استدراج حدث»، ثم الباكستانيون بـ 25 قضية «تحرش بالنساء» و 23 «استدراج حدث»، ثم السوريون بـ 37 قضية، والبنغال بـ 39 قضية.

وأوضح أحد القضاة (فضل عدم ذكر اسمه)، في تصريح إلى «الحياة»، أن «القانون والشرع ينصان على رد الاعتبار إلى المعتدى عليها، من خلال الغرامة المالية التي تُحدد من جانب المعتدى عليها، أو الجلد»، مضيفاً أن «العقوبة المختصة في الحق العام لا بد أن تقام، حتى في حال التنازل من جانب صاحب الحق الخاص». ويعرف الاستدراج على أنه «التغريب بالمستدرج بلطف»، ويتصرف المستدرج كـ «محسن» حتى يورط المستدرج، ولهذه الجريمة صور عدة منها: استدراج الحدث لزوجته في أعمال إرهابية باسم الدين، أو استدراج الفتاة لفعل «الرديلة»، بقصد الزواج، أو غيرها من الصور، وهي تعتبر من الجرائم الجزائية التي يعاقب عليها القانون.

شركة مقاولات تبحث عن مهندسين دون خبرة بعد 15 تنازل 16 ألف وافد عن مسمى المهنة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/10/24/978363>

الرياض – نايف الحمري
قالت الهيئة السعودية للمهندسين إن هناك أكثر من 15 شركة هندسية ومقاولات، بدأت رحلة البحث عن مهندسين سعوديين، لسد العجز المتوقع أن يخلفه المهندسون الأجانب، مع بدء حملة التفتيش بداية العام الهجري المقبل، كاشفة عن تخلي 16 ألف وافد عن مهنة «مهندس» أثناء عمليات تغيير المهنة، بعضهم كان يحمل شهادات مزورة، وهو ما أوجد نقصا في عدد المهندسين الحقيقيين.
وقال عبدالناصر العبد اللطيف مدير العلاقات العامة في الهيئة إن «بحث الشركات يشمل المهندسين حديثي التخرج أو من لا يملكون أي خبرة عملية في المجال الهندسي.
وتابع «عدد المهندسين السعوديين الذين تقدموا للوظائف الهندسية تجاوز 800 مهندس، منهم عشر مهندسات»، لافتا إلى أن «عددا منهم لديه عمل، ولكنه يبحث عن زيادة الدخل المادي من خلال الشركات الهندسية المتعطشة للمهندسين، لإنجاز مشاريعها القائمة، التي يتعثر بعضها نتيجة المهلة التصحيحية لأوضاع العمالة الوافدة». وأضاف أن «الهيئة أطلقت موقعها لتوظيف المهندسين السعوديين للقضاء على البطالة المنتشرة بين خريجي كليات الهندسة، بالإضافة لوضعها كحلقة وصل بين المهندسين والشركات الراغبة في توظيف مهندسين سعوديين، لافتا إلى أن «شركات المقاولات هي الأكثر طلبا للمهندسين السعوديين بنسبة 80%»، مبينا أن «الشركات الهندسية بكافة مناطق المملكة ستزداد حاجتها للمهندسين السعوديين خلال الأشهر المقبلة، نتيجة تسريحها عددا هائلا من المهندسين الأجانب المخالفين لنظام العمل والإقامة».
وأشار العبد اللطيف إلى أن المهلة التصحيحية لأوضاع العمالة، بدأت تجني ثمارها من خلال توظيف عدد من المهندسين السعوديين، تزامناً مع تعديل أكثر من 16 ألف مهندس أجنبي تخلوا عن مهنة «مهندس» بسبب الإجراءات التي أقرتها وزارتا الداخلية والعمل أخيراً، للكشف عن الشهادات المزورة في المملكة، مؤكداً أن وجود 16 ألف مقيم يحملون إقامات مدوّنة فيها مهنة «مهندس»، وقاموا بالتنازل عنها مقابل الإقامة النظامية في البلد، بالإضافة لكون البعض منهم يحملون شهادات مزورة.
وأضاف العبد اللطيف أن «هناك عددا كبيرا من شركات هندسية تخلت عن موظفيها خلال فترة التصحيح، ولم تسارع بتصحيح أوضاعهم، ما أدى إلى حصول تعطش وشح في السوق الهندسية الذي بدوره انعكس سلباً وساهم في تعثر كثير من المشاريع القائمة وكبدها خسائر متعلقة بالشرط الجزائي».

نظام إلكتروني لحضور وانصراف المعلمين والطلاب في ثانوية بالخبر

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/10/24/978197>

الدمام – علي آل فرحة
حوّلت مدرسة ثانوية في محافظة الخبر أعمالها إلى نظام إلكتروني، مستغنيةً عن الورق، حيث أصبح حصر غياب وحضور طلابها عن طريق قارئ بطاقات ذكية «باركود» وزعت على جميع الطلاب إضافةً إلى تسجيل حضور المعلمين وانصرافهم عبر جهاز البصمة.
وقال مدير مدرسة الخبر الثانوية إبراهيم الشهري، إنهم درسوا خطوة التحول إلى النظام في المدرسة واستكمال ما كانت تعمله في السابق من العمل على برنامج نور، وبرنامج مصادر التعلم، بالإضافة إلى طريقة التعامل مع إدارة صيانة المدارس في أرامكو عن طريق برنامج مخصص لذلك، كون مبنى المدرسة يتبع لأرامكو، مشيراً إلى أنه تم أخذ الموافقة على استخدام بعض البرامج الإلكترونية من الإدارات المعنية في إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية. وأشار الشهري إلى أن التعامل بالنظام الإلكتروني سهل كثيراً من الإجراءات، وزاد من الجدية في العمل، مبيناً أن المعلمين بشكل عام أصبحوا يجيدون استخدام التقنية بعد الاعتماد عليها في أغلب الإجراءات خلال عملهم، فيما أكد وكيل المدرسة والمشرف على برنامج حصر حضور الطلاب خالد المالكي، أن البرنامج سهل عملية حصر الحضور والغياب والتأخر.

العناية المركزة في جازان المركزي بلا تكييف

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/10/24/978471>

جازان – عبدالمجيد العريبي
كشفت صور حصلت عليها «الشرق» في جولة قامت بها بقسم التنويم في مستشفى جازان المركزي، مدى المعاناة التي تقع على المنومين بهذا القسم. فهو على أهميته وشدة احتياجه للمكيفات إلا أنه خال منها، ولوحظ تشغيل مراوح هوائية في عدد من الأقسام بالمستشفى بديلة عن المكيفات التي لا تعمل لفترة طويلة.
وفي الطوابق العليا الحال كما هي حيث يكون بأقسام التنويم مرضى سعوديون أيضاً من رجال ونساء وأطفال فمنهم من أصيب بكسور وآخرون جروحهم مفتوحة ومنهم حروق والأدهى أن هناك من هم في العناية المركزة من الأطفال.
وقال عدد من أقرباء المنومين إنهم من يجلبون هذه المراوح رافة بمرضاهم الذين يعيشون حالة صعبة.
قصور في الأداء

وذكر خالد علي أنه في كل مرة يرى مريضه يتصيب عرقاً وهو فاقد للوعي وهو يتنفس على الأوكسجين تلك الفترة. وأضاف أن المشكلة ليست وليدة الأمس، بل منذ عدة سنين والحال نفسه، رغم الملايين التي نسمع ونقرأ عنها أنها تضخ لصالح الصحة في المنطقة، ولا نرى سوى تدني الصحة في المنطقة وقصور أدائها.

تردي الوضع
وأشار حسن مشهور أنه مع كل مشكلة تحدث في المنطقة وتعاقب الإدارات الواحدة تلو الأخرى، تظل مستشفيات جازان تعاني الأمرين، وهي في تدهور مستمر يوماً بعد يوم في خدماتها وتعاملها مع المرضى وتردي الوضع دون التركيز في الحلول الجذرية ووضع اليد على الجرح.

تغيير جذري
وزاد علي بكري: أزور مريضاً لي في قسم العناية المركزة بمستشفى جازان المركزي حاولت أن أفك اللغز وأضع يدي على الجرح، لكن دون فائدة، لم أتمكن من ذلك، وقال: المعضلة تكمن هنا وليس في إدارات الشؤون الصحية فحسب بل في إدارة تلك المستشفيات، والإدارات الأخرى في أقسام المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة. وأضاف: لا يمكن تغيير هذا الحال إلا بحصول تغيير جذري في تلك الإدارات وضخ دماء جديدة شابة تحدث التغيير وتقدم برامج جديدة غير تلك الكراسي التي أكل عليها الزمن وتلبست بالأخطاء المتكررة.

مستشهداً بقوله: كم من مدير استمر في منصبه أكثر من عقدين من الزمن وهم ما زالوا متربعين على تلك الكراسي؟ ولكننا لم نجد أي تغيير في وضع المستشفيات.

خدمة سيئة
وذكر علي المالكي وهو رجل طاعن في السن أنه يحاول منذ قرابة الأسبوع الدخول على مدير المستشفى ولكن السكرتارية يصرفونه باستمرار بحجج مختلفة.
وقال: لا بد من إنهاء هذه المعاناة بأسرع وقت، مرضانا تعبوا من الخدمة السيئة، ويستحقون أن يجدوا رعاية يستحقونها وتُلبق بإنسانيتهم.
بانتظار الرد

«الشرق» تواصلت مع الناطق الإعلامي لصحة جازان محمد الصميلي وطلبنا منه إيضاحاً حول ما ذكره المواطنون. وقمنا بإرسال بريد إلكتروني، كعادتنا في التواصل معه، لكن الاستفسار الذي أرسل بتاريخ 1434/11/24 هـ. ظل كما هو، وقمنا بالتذكير به بعد إجازة العيد، ولم نتلق أي رد حتى هذا التاريخ.



مراجعون بالرياض: إجراءات معقدة وإنجاز بطيء وأبشر يتحمل

مسؤولية الزحام

المدينة في جولة داخل الجوازات والعمل قبيل انتهاء المهلة

بأسبوعين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013 م
<http://www.al-madina.com/node/486385/> مراجعون بالرياض-إجراءات-معقدة-وإنجاز-بطيء-و"أبشر"-يتحمل-مسؤولية-الزحام.html

حمود المحمد - الرياض تصوير - حسن إبراهيم
شكا مواطنون من البطء في إجراءات مكاتب العمل والجوازات بالرياض وقالوا «للمدينة» إنهم يكررون الزيارة مرة تلو الأخرى بغية إنهاء معاملاتهم، ولكن يحول التكديس والزحام دون إنجازها. مبددين تخوِّفهم من انتهاء الفترة التصحيحية دون

الاستفادة من المهلة، وأبدى المتحدثون تذمرهم من نظام «أبشر» الذي تكرر عطله في الأيام الماضية كثيرًا ممّا كلفهم الكثير بدءًا من مراجعة مكاتب الجوازات التي تكتظ بالمراجعين والوقوف في الطوابير بغية الحصول على رقم. وكانت كاميرا «المدينة» قد رصدت ازدحام الشوارع والميادين في العاصمة الرياض إثر قدوم عدد من المواطنين والمقيمين لمكاتب العمل والجوازات لتصحيح الأوضاع، كما عاينت اختناق الحركة المرورية في عدد من الشوارع المجاورة لمكاتب العمل والجوازات بسبب الكم الهائل من المرجعين. ووقفت أيضًا على زحام مكاتب الجوازات والعمل وقلة أعداد الموظفين لاستقبال المئات من المرجعين ممن يشكون من تعطيل معاملاتهم وعدم تنفيذها بالشكل السريع.

قلة الموظفين

قال علي السبر: قبل عيد الأضحى المبارك وأنا أراجع مبنى الجوازات؛ لكي أستفيد من المهلة التصحيحية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين بغرض تصحيح أوضاع عمالتي، ومضى ما يقارب شهر وأنا لم أنته من تصحيح أوضاعهم بسبب ما لاقينته من ازدحام وتكدس كبير للمراجعين والمعاملات. فيما اشتكى فارس المطيري من قلة وجود موظفين يخدمون المئات من العمالة والمراجعين، وقال: لم أستطع أنا وغيري من المرجعين والعمالة من إنهاء إجراءات تصحيح الأوضاع بسبب عدم وجود موظفين كثر يخدمون المرجعين، وينهون المعاملات بشكل سريع والتخلص من الازدحام والتأخير الذي تشهدها مهلة التصحيح.

نظام أبشر

المواطن مشيب الزهراني عزا عدم انتهاء معاملاته لتصحيح أوضاع عمالته الى البطء في إجراءات مكاتب العمل والجوازات مما تسبب في تكرار زيارة المرجعين والعمالة مرة تلو الأخرى لمكاتب العمل والجوازات وتكدسهم. وأبدى مرضي الشهراني استياءه من نظام (أبشر) وقال: استبشرنا خيرا بنظام (أبشر) لكي نتمكن من إنهاء كافة المتطلبات إلكترونيا ولكن للأسف لم حين ننفذ خطوة واحدة وننتقل للثانية يبادر النظام بالعتل دون فائدة ترجى، وأضاف مرضي: تعطل النظام في فترات زمنية متقطعة أجبر المرجعين على مراجعة مكاتب الجوازات التي كان دورها تكتظ بالمرجعين وكانوا المرجعين ينتظرون أيام طويلة لإنهاء معاملاتهم بسبب وقوفهم في (طابور الأرقام). حملات تفتيشية

من جانبها تنفذ وزارة العمل مطلع العام الجديد حملات تفتيشية مكثفه على الشركات والمؤسسات التجارية للتأكد من التزامها بتطبيق قرار تصحيح وضع العمالة، وذلك فور الانتهاء المهلة المحددة، وبيّنت وزارة العمل -على لسان مصدر مسؤول- أن الحملات تشمل جولات ميدانية مباحثة على الشركات والمؤسسات مستعينة بدوريات الجوازات والشرطة بعد أن جهزت الوزارة فرق تفتيش مدربة تم منحها الصلاحيات اللازمة لضبط العمالة المخالفة في المنشآت وأماكن عملها، في حين منحت صلاحيات ضبط العمالة المخالفة في الشوارع للمديرية العامة للجوازات. وقد دعت وزارة الداخلية ووزارة العمل جميع الوافدين المخالفين لنظامي الإقامة والعمل إلى الاستفادة من المهلة المتبقية من الفترة الممتدة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين التي تنتهي بنهاية شهر ذي الحجة الجاري، وذلك بالمسارعة إلى مراجعة الجهات المعنية لتصحيح أوضاعهم وفقاً للأنظمة المعمول بها، وأكدت الوزارتان أنه بعد انتهاء هذه المهلة سيتم تطبيق العقوبات المقررة نظاماً بحق أي مخالف من الوافدين والمشغلين لهم بكل حزم، ولن يكون هناك أي تهاون في ذلك.

ارتفاع أسعار السلع تشعل حرب الاتهامات بين التجار وملاك

المحلات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.al-madina.com/node/486298/> ارتفاع أسعار السلع-تشعل حرب الاتهامات-بين التجار-وملاك-
المحلات.html

هتان أبو عظمة - جدة تصوير- إبراهيم عسيري
تبادل ملاك المحلات التجارية وتجار للمواد الاستهلاكية مسؤولية رفع أسعار السلع بينهم، بعد أن تخطت أسعار العديد من السلعة الاستهلاكية والغذائية حاجز اللا معقول وقال عدد من التجار: إنهم اضطروا لرفع أسعار السلع بسبب زيادة الإيجارات في حين دافع الملاك عن هذا الاتهام بقولهم: إن رفع الإيجارات جاء بعد أن رفع التجار أسعار السلع، فيما اضطرت عدد من التجار الجدد إلى الخروج من سوق العمل بسبب عدم قدرتهم على الإيفاء بالإيجارات التي أصبحت مبالغ فيها مما أثر سلباً على سير الحركة التجارية وقطاع الأعمال في الوطن ويرى سمير فران «صاحب محل إكسسوارات» أن رفع إيجارات المحلات كان عاملاً رئيساً في أغلق كثير من محلات المستثمرين، خاصة مع حالة الركود التي أصابت الأسواق التجارية هذا العام منوهاً أن الإغلاق جاء نتيجة تعنت ملاك المحلات والأسواق التجارية، والذين لا يرغبون في التنازل عن الأسعار بل عمدوا إلى رفعها على بعض التجار مما ساهم في إغلاق المحلات أو تقيلها، مشيراً أن رفع سعر الإيجار يعود سلبياً على المستهلك.
ويقول سعد الجهني أحد شباب الأعمال: هناك مقولة يتداولها كثيرون أن الشباب السعودي يرفضون العمل في التجارة الحرة، إلا أنها مقولة خاطئة وأنا شخصياً بدأت العمل في صوالين الحلاقة وكانت بداية متميزة حتى بدأت أعباء المصاريف ترتفع سواء من الاشتراك في التأمينات الإجتماعية، واشتراك الغرفة التجارية وإيجار المحل واليد العاملة، ومع هذه المصاريف المرتفعة يقوم مالك العقار بزيادة سعر الإيجار مما ألحق بي ضرراً كبيراً.
ومن جهته قال سعيد فاضل: أستأجر محل في أحد المولات الكبرى بجدة وكنت أدفع 160 ألفاً كإيجار في العام الواحد ومع انتهاء عقدي رفعا الإيجار حتى 210 آلاف، مما زاد الأسعار في محلي إلى 20%، وبالتالي سيدفع المستهلك أكثر من قيمة السلعة الأصلية بسبب هذا الرفع، وفوق ذلك تأتينا اتهامات بأن التجار يرفعون الأسعار إلى المستهلك، والواقع أن الملاك هم من يضطرون التاجر لرفع الأسعار.
في حين أشار التاجر محمد سعد المالكي «مالك مطعم»: انتشرت لاقتات (المحل للإيجار) بكثرة في المدن الرئيسية وكان يتوقع انخفاض أسعار الإيجارات خاصة مع فترة التصحيح التي تم الإعلان مسبقاً إلى أن الأسعار لم تنخفض وزادت اللاقتات عن حدتها حتى أصبحت ظاهرة، ومع ذلك ما زال الملاك متمسكين في أسعارهم بل وبعضهم رفع سعر الإيجار دون رقيب أو حسيب من الجهات المعنية المسؤولة، وقال: إنه كان يريد فتح فرع آخر لمطعمه إلا أنه توقف كثيراً بسبب موضوع الإيجارات.
رأي الملاك
تباينت ردود ملاك المحلات بعد مواجهتها بإتهامات التجار حيث، بين طارق العبدلي أن هناك أموراً كثيرة تحدد قيمة إيجار المحل منها الموقع، ومثلاً محل على شارع رئيس ليس كمحل على شارع فرعي أو آخر داخل حي، بالإضافة إلى مساحة المحل وعند التأجير يتم ذلك بواقع مساحة المحل وعلى سبيل المثال المتر المربع الواحد بقيمة 1000 ريال في العام وهكذا وتختلف الأسعار بناء على هذه الأمور، أما بالنسبة للنشاط نوه العبدلي أن النشاط لا يهم المالك كل ما يهمه هو التأجير إلا أن بعض الملاك يرفضون نشاطات معينة وأكثر نشاط يواجه مشكلات هو المطاعم وخاصة مطاعم بيع السمك المقلي و البروست، بسبب الروائح التي تصدر من القلي، وعن ارتفاع الإيجارات قال: كل شيء ارتفع في البلد ومع هذا الارتفاع يجب أن تزيد إيجارات المحل بسبب ارتفاع أسعار الصيانة وأمور أخرى كثيرة وقال في آخر الأمر هناك عرض وطلب إن زدت الإيجار ولم يرغب في الدفع يخلي المحل وهناك كثيرون يرغبون بأخذ للبدء في عملهم.

وقال حمد الفريدي: رفع الإيجار أمر فرضه علينا الوضع الاقتصادي للوطن مع ارتفاع كل شيء من السلع أصبح من الضروري رفع الأسعار خاصة وأن مستأجري المحلات أنفسهم رفعوا أسعارهم كان ولا بد من مجارة الوضع ورفع الأسعار، أما من يتهم الملاك برفع أسعار السلع، قال: التجار هم من بدأ في رفع الأسعار وبناء على هذا الرفع رفعنا نحن الإيجار، فكيف يتم اتهامنا برفع أسعار السلع.

من جانبه أوضح عضو اللجنة التجارية في الغرفة التجارية بجدة محمد العطاس أن أسعار الإيجارات أصبحت أسعار مبالغ فيها من قبل الملاك، وهذا الأمر يستدعي تدخل الجهات المعنية، بحيث تقوم الأمانة باستئجار أرض وتطويرها من قبل المستثمرين ومن ثم تأجيرها بأسعار رمزية، وهذا الأمر يعود على المستهلك بخفض الأسعار للمنتجات وخاصة الاستهلاكية منها، منوهاً أن هذا الارتفاع قد أثر تأثيراً سلبياً على قطاع الأعمال في جدة.

السبب

الحادث وقع في "رنية" بسبب خلاف مالي ولا يُعرف تاريخه بالفيديو.. شبان يعتدون على عامل بالضرب المبرح بالعصي

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://sabq.org/c7Gfde>

خالد علي- سبق- جدة:

أظهر مقطع فيديو خمسة شبان سعوديين وهم يعتدون بالضرب المبرح على عامل محطة بنزين، باستخدام العصي. ووفقاً لناشر الفيديو الذي عُرض على موقع "يوتيوب"، فإن الحادثة وقعت في محطة بنزين في رنية بسبب خلاف مالي حول ثمن البنزين، ولم يوضح المقطع تاريخ وقوع الحادثة.

وأظهر المقطع عدم تدخل أي من السيارات المارة لإيقاف الشبان الذين كانوا يعتدون بعنف على العامل الذي حاول الدفاع عن نفسه بعبوة ماء، في حين تدخل أحد عمال المحطة لإنقاذ زميله، وتلقى بدوره بعض الضربات.

اليوم

عبدالله فؤاد: إطعام نموذج يجب تعميمه على مناطق المملكة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/100034.html>

اليوم-الدمام

وصف أحد أهم رجال الأعمال والعمل الخيري في المنطقة الشرقية ما تقوم به إطعام بأنه عمل انساني واجتماعي مميز يخدم المجتمع والمحتاجين بطريقة غير تقليدية وقال الشيخ عبدالله فؤاد أثناء زيارته للمركز الرئيسي لإطعام والذي التقى فيه بالمدير التنفيذي وعدد من منسوبي الجمعية أن تنوع اساليب العمل الخيري والتطوعي الذي تتبناه إطعام واهتمامها بنشر الوعي بحفظ النعم بكل الوسائل المتاحة وعدم الاكتفاء بتوزيع زائد الطعام فقط هو الذي اكسبها مكانتها الاجتماعية وجعلها نموذجا متطورا في أساليب العمل الخيري يقتدى به وناشد الشيخ جميع القادرين على الدعم أن يقدموا للمشاريع الخيرية التي تخدم المجتمع والمحتاجين في جميع المجالات مذكرا أن العمل الخيري هو الذي سيبقى للإنسان وأن المال هو أمانة من الله عز وجل ويجب إذاً أن نحسن استخدام هذه الامانة ونستخدمها في العمل الخيري وتمنى ان تعم فكرة اطعام وغيرها من

25

اعمال الخير جميع مناطق المملكة ورافق الشيخ اثناء زيارته رجل الأعمال الشاب فيصل عبدالله فؤاد ورجل الأعمال حمد البوعلي والشيخ أنور أبو بشيت و خالد أبو بشيت ، واطلع عبدالله فؤاد في زيارته على فيلم وثائقي يشرح أهداف مشروع إطعام وكيفية سير العمل فيها ، كذلك اطلع على المشاريع التي سوف يتم تنفيذها مستقبلاً بدعم من رجال الأعمال بالمملكة وشركاء الجمعية كما قدم له في الزيارة التقرير السنوي الأول والذي احتوى على تفاصيل المشاريع والبرامج والأنشطة التي قامت بها إطعام في السنة الماضية ومن ناحية أخرى أعرب المدير التنفيذي والأمين العام لإطعام حمد الضويلع عن السعادة الغامرة لجميع منسوبي إطعام بهذه الزيارة والتي يرونها تكريماً وتقديراً من أحد أبرز وجوه العمل الخيري بالمنطقة الشرقية، وأشار الضويلع أن مجموعة عبدالله فؤاد القابضة شريك استراتيجي مهم لإطعام ولها أدوار ملموسة في دعم المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة ، وأبدى الضويلع شكره الجزيل للشيخ عبدالله فؤاد على هذه الزيارة مؤكداً على حرص العاملين في إطعام على أن يكونوا عند حسن الظن بتقديم أرقى الأعمال والبرامج المتميزة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أرجعه إلى تحسن دخل الفرد وارتفاع نسب التمويل .. بحث أكاديمي:

نسبة تملك السعوديين المنازل ترتفع إلى 61 %

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/10/24/article_794903.html

مبوضي المطيري من الدمام
كشف بحث أكاديمي أن تملك السعوديين المساكن ارتفع من 58 إلى 61 في المائة، قبل أن يشير إلى أن نسبة التملك الحالية تقل عما كانت عليه قبل ثماني سنوات عندما كانت تتجاوز الـ 65 في المائة.
وعزا البحث الذي أعده مركز التميز للدراسات المصرفية والتمويل الإسلامي ومعهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران هذه الزيادة إلى ارتفاع نسب التمويل العقاري وتحسن مستوى دخل الفرد.
وقال الدكتور صلاح الشلهوب مدير المركز الذي أعد البحث أن نمو سكان المملكة يتراوح ما بين 2,9 و 3,3 في المائة سنوياً، كما تتوقع الإحصاءات الرسمية أن يتجاوز عدد سكانها الـ 30 مليون نسمة، ما يفاقم مشكلة تملكهم المساكن في الوقت الذي كشفت الإحصاءات الرسمية أنه قبل ثماني سنوات كانت نسبة ممتلكي السكن 65 في المائة، في حين تراجعت لتصل إلى 58 في المائة.
وأشار لـ "الاقتصادية" أنه ما بين خطتي التنمية السادسة والتاسعة انخفضت نسبة التملك، حيث انخفضت في الخطة الثامنة إلى 10 في المائة لتعود بعدها للارتفاع بنسبة لم تتجاوز 5 في المائة، لافتاً إلى أن هذا الانخفاض الذي يقابله نمو سكاني مستمر شهد قلة في فرص التملك، ومع المحاولات لإيجاد حلول شهدت ارتفاعاً محدوداً وصل إلى 5 في المائة لتقفز نسبة التملك من 58 إلى 61 في المائة حسب إحصاءات وزارة الاقتصاد الأخيرة بعد زيادة نسب التمويل وتحسن دخل المواطنين.

وبين خلال عرضه البحث الأول الذي طرحه المركز كأول بحث أكاديمي تحت عنوان " تجربة الرهن العقاري للمصارف الإسلامية" حجم الاحتياج للوحدات السكنية التي لم تلبى حاجة المواطن مضيافاً "قبل عشر سنوات حددت الأرقام حاجة المواطن من الوحدات السكنية ما بين عامي 1425 هـ حتى 1430 هـ بـ 512 ألف وحدة سكنية، بينما رصدت الأرقام بعدها حجم المواطنين للمساكن ما بين عامي 430 هـ حتى 1435 هـ بما يقدر بـ 567 ألف وحدة سكنية إلا أنها لم تلب بالكامل حتى الآن"، مبيناً أن التقديرات أوضحت أنه خلال السنوات الخمس المقبلة سترتفع الحاجة لتوفير وحدات سكنية إلى 633 ألف وحدة، في حين تشير الأرقام أنه ما بين العامين 1440 هـ و 1445 هـ ستكون هناك ضرورة لتوفير 710 آلاف وحدة سكنية وجميع هذه الوحدات السكنية لم تنفذ بالكامل لتغطية الحاجة.

كما تطرق الشلهوب إلى صعوبات تملك السكن في السعودية، التي قسمها البحث إلى ثلاثة عوامل أبرزها عدم كفاية التمويل رغم تطور عدة برامج من أبرزها قرض صندوق التنمية العقاري، يليه عامل ارتفاع تكلفة العقارات، وتكلفة البناء وهذه العناصر الثلاثة هي أبرز المشكلات التي تواجه القطاع الإسكاني.

وأشار إلى أن دخل المواطن رغم ارتفاعه إلا أنه لا يغطي الاحتياجات ولا يواكب الارتفاعات في السوق العقارية، فمتوسط دخل الفرد -والحديث ما زال للشلهوب- وصل إلى سبعة آلاف ريال في الشهر وهو معدل لا يمكن من سد الاحتياجات.

وأشار إلى أن برامج التمويل تحتاج إلى تطوير، فالتوسع الحالي فيها يكون لصالح الأسر أو الفرد ذوي الدخل العالي وليس متوسطي الدخل.

وقال "القطاع الخاص كان له دور في التمويل ما بين المصارف والشركات التي تقدم التمويل العقاري والمطورين، خاصة أن شركات التمويل العقاري خدمة السوق ودخلت في المنافسة مع بعض، وعلى الرغم من أن الأسعار ارتفعت لأسباب غير واضحة وربما توفر التمويل ساهم في ارتفاعها".

ونوه الشلهوب إلى أن البحث الذي تطرق إلى نظام الرهن العقاري في السعودية الذي صدر في الربع الأول من العام الحالي ويتوقع تطبيقه مطلع العام المقبل، لافتاً إلى أن ظهور الرهن العقاري يمنح المصارف الصلاحية في تملك العقار، خلافاً لما هو معمول به حالياً والمعمول به في المصارف الحالي الذي تمارس شراكة مع شركات عقارية أو عقد اتفاقيات للحصول على العقار وطرحه كمنتج للعملاء، الذي وصفه بالنظام الملئوي، وغير نظامية، بينما نظام الرهن العقاري سيمنحها صلاحية صريحة لتملك العقار والعمل ضمن أسس وتخفيف الإجراءات وتقليل التكلفة للممارسات السابقة.

ولفت خلال حديثه لـ "الاقتصادية" إلى أنه لوحظ في مشروع النظام بعض البنود التي قد لا تسرع إلى تملك العميل منها نسبة تمويل المصارف، حيث لا يتجاوز نسبة تمويلها 70 في المائة و 30 في المائة على كاهل العميل ويفترض أن العميل لا يساهم إلا بنسبة 10 في المائة ما يعني أنه لا قدرة للعميل ما يجلب فرصة تملكه للعقار، إلا أنه عاد وكرر وجود هذا البند مراعاة المخاطر كون المشروع ما زال في بدايته وتجربته الأولية في المملكة خاصة مع المخاوف من أزمة الرهن العقاري في أمريكا، لكن لا بد من مراجعة هذا البند.

كما نوه إلى أن هناك آليات وأدوات أخرى في الشريعة الإسلامية يمكن أن تمكن العميل من شراء العقار خلافاً لتركيز النظام من خلال عملية الإيجار المنتهي في التملك، بجانب التأمين والصيانة للهيكلة الإنشائي المتعلقة بالعقار فالنظام لم يلزم بوجود شركات تأمين تتولى ذلك وإنما جعله خياراً وهذا سيشكل عبئاً على المصارف الإسلامية كما أن النظام لم يوضح من المسؤول عن ذلك، ما يوقع مشكلات مستقبلية بين العميل والمصرف الممول.

وكان البحث الذي يعد أول بحوث الرهن العقاري قد طرح أمام عدد من الأكاديميين في الجامعة الإثنين المقبل كأول بحث يتم إنجازه للمركز التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران، الذي يتوقع أن يطرح الأسبوع المقبل بحثه الثاني عن إيجابية المصارف، كما تناول بحث الرهن العقاري أهمية التمويل العقاري، والتطرق إلى تجربة المملكة المتحدة في تمويل الإسكان، خاصة التمويل العقاري الإسلامي، مستعرضاً الوضع الحالي لتمويل الإسكان في السعودية، والنظام الجديد للرهن العقاري السعودي إضافة إلى تحديات الإسكان.



الأمم المتحدة ومنطق الموقف السعودي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18684>

صالح الديواني

أعلن عن تأسيس منظمة الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أكتوبر العام " 1945 " بمدينة سان فرانسيسكو الأميركية، كتبويج لماراثون الاجتماعات التي بدأ الحلفاء في عقد مشاوراتهم في الثاني عشر من يونيو العام " 1941 " بلندن، وكان ذلك

الإعلان المشترك الموقع بين الحلفاء قد نص على العمل معا "كحلفاء" مع الشعوب الحرة الأخرى، في الحرب كما في السلم، ليكون خطوة أولى صوب إنشاء منظمة الأمم المتحدة فيما بعد.

تتباهى منظمة الأمم المتحدة بتاريخها ومنجزاتها على مدى أكثر من نصف قرن مضى "الثمانية والستين عاما الماضي"، وهو ما يحق لها من ناحية قدرتها على توحيد صوت العالم - ولو بشكل نسبي - للدفاع عن الأمم الضعيفة ضد قوى الظلم والطغيان والاستبداد، وتلك مبادئ عظيمة في الواقع تنطلق من الضمير الإنساني العالي الإحساس بالمسؤولية تجاه الإنسان وأخلاقيات وحقوق التعايش بسلام وعدل، وهو تحرك سليم في موعد سليم فرضته الظروف السياسية أيضا، لكننا إذا قمنا بتقسيم تلك الفترة الزمنية إلى عقود من عشر سنوات، سنكتشف أن الدول الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة، قد سيطرت على المجتمعات الإنسانية الفقيرة "الضعيفة سياسيا واقتصاديا" من خلال سيطرتها على مفاصل المنظمة الرئيسية، لصالح الأمم والدول الغنية ذات الاقتصاد القوي، تحولت معه المنظمة عبر تلك الفترات إلى عصا غليظة في يد تلك القوى الخمس الرئيسية المؤسسة "أميركا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين"، وظهر على إثر ذلك الاستنثار كثير من الأصوات والمذاهب السياسية المتباينة المختلفة المعارضة لسياسته، والمنادية بحل تلك المنظمة المسماة - خطأ حسب رؤيتها - بالأمم المتحدة كما ذهب إليه، وهي مذاهب دعمتها دول الحرب الباردة في الغالب، وهو ما حاول بعض المنتطعين في أميركا تصويره للعالم!

لكن الموقف السعودي الأخير الراض لمقعد عضوية مجلس الأمن ليس كذلك في الواقع، فهو موقف شجاع ونبيل أمثله الضمان الحية في المملكة لأمة بأكملها، تنطلق في مبادئها من الشعور العظيم بالمسؤولية تجاه أمته العربية والإسلامية والأمم المستضعفة في العالم دون استثناء، وكون المملكة باتت اللاعب الأكبر في المنظومة العربية وسنامها بلا جدال، ويدرك قادتتها الحكماء ذلك بوعي، وما تطلبه المرحلة السياسية الحالية في منطقة الشرق الأوسط "المتفجر" والعالم، ليكون ذلك الموقف تعبيراً احتجاجياً صريحاً لسياسة الغبن التي أصبح يمارسها مجلس الأمن، وصوتاً جهورياً ينادي بالإصلاح الجذري لصلب الفكر والاتفاقيات "البالية" للمنظمة برمتها، بما يتوافق مع المتغيرات السياسية والاقتصادية واختلاف موازين القوى الجديدة على الأرض، لفق أسر العالم من قبضة أولئك الذين سعوا على الدوام لبسط نفوذهم من خلال التلاعب بالمصطلحات والظروف السياسية، في مناطق بعينها في العالم لدعم مصالحهم وجشعهم، ومحاولة شجاعة "بصوت عالٍ" يسعى لإيصال هموم غالبية أمم العالم المستضعف إلى المتغترسين القابضين على المقاعد الدائمة لمجلس الأمن، وتنبههم إلى نفاذ الصبر العالمي على المواقف الاستحواذية الأنانية للأعضاء الدائمين به، إذ أثبت التاريخ القصير لمنظمة الأمم المتحدة فشل سياساتها في تقديم الحلول الناجعة للمشكلات السياسية والإنسانية التاريخية العالقة، وأهمها على الإطلاق قضية النزاع العربي الإسرائيلي "فلسطين المحتلة"، وتمطيها اللامنطقي على مدى الـ "68" عاما الماضية من قبل اللابعين الأقوياء في المنظمة، وتمييع القضايا والمستجدات التي تتوزع على رفعة خارطة العالم اليوم. لقد تأكدت المملكة العربية السعودية من عجز منظمة الأمم المتحدة، ومعظم الفروع التابعة لها - ومن ضمنها مجلس الأمن - في تقديم ما يكفل استقرار العالم وتقدمه ونهضته، وأن استمرارها على نفس النهج القديم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، فيه الكثير من الإجحاف والمفارقات غير المفهومة والمستوعبة، واستخفاف سافر ببقية شعوب وأمم الأرض، وعليه فإنه من الخطأ الاستمرار على إبقائها والعمل بصيغتها هذه، وأن موعد التغيير النوعي الحقيقي قد حان ولا بد له أن يحدث، وهذا التوقيت الذكي للمملكة لم يكن أكثر من قراءة ممتازة للأوضاع العالمية الراهنة، وقراءة عميقة لواقع قرارات وآلية عمل منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إزاء هذه المتغيرات، والذي أكده الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي بقوله: "هذا الموقف السعودي يعد خطوة إيجابية على طريق التفكير في إصلاح الأمم المتحدة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة في أواخر القرن الماضي".

وما الدعم الفرنسي "العضو الدائم في مجلس الأمن" للموقف والمطالبات السعودية، إلا دليل كبير على سلامتها ومنطقيتها والحاجة الملحة إليها، ليعيد الموقف السعودي الحالي إلى الأذهان موقفها السابق، المتمثل في خطاب الملك فيصل بن عبدالعزيز - رحمه الله - على منبر الأمم المتحدة في العام "1963".

ومن الطبيعي أن تهب الأقلام المناهضة في الداخل الأميركي خصوصا للهجوم على الموقف السعودي؛ لأنها اعتادت على مر الزمن على المواقف السلبية المتخاذلة للعالم من حولها، لكنها أهملت أنها اليوم باتت تقف في مواجهة ثقل سياسي كبير، ومؤثر قوي في التوازنات الاقتصادية العالمية، وهي اللعبة الجديدة المحركة للسياسات العالمية الحديثة بكل تفاصيلها، والتي أدركت أبعادها السياسة السعودية وانطلقت منها بثقة عظيمة.

أين جامعاتنا؟!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013 م
[http://www.al-madina.com/node/486249/](http://www.al-madina.com/node/486249) أين-جامعاتنا؟! .html

د. مازن عبد الرزاق بليلة

أين جامعاتنا؟! جامعاتنا الحكومية العريقة مختطفة، أين هي؟ لماذا هي مفقودة من الساحة العامة؟ ومفقودة من ضمير المجتمع؟ ومفقودة من حياتنا اليومية؟ وبعيدة عن التنمية البشرية؟ مختطفة بأمور ثانوية، تُمثّل قشور التعليم العالي، مختطفة لانشغالها بقبول المعدلات المتدنية، مشغولة بإعطاء مقعد لكل خريج، مختطفة من طوابير البشر الذين يطالبون بمقابلة إدارتها العليا كل يوم؛ من أجل قبول طالب أو طالبة، أو من أجل توظيف شاب أو فتاة، أو حل مشكلات علامات وكشوف درجات، مختطفة بسبب انغماسها في بناء حرم جامعي أو مجمعات ضخمة، ومختطفة بسبب الركض وراء التصنيفات العالمية، وهابلي ساينت ماجازين؟!.

أين جامعاتنا؟ لماذا خبا صوتها؟ تلك التساؤلات لا تعني أن جامعاتنا غير موجودة، ولكنها صامتة، ربما لأنها انشغلت فترة في ترتيب مقعدها الدولي؟ وانشغلت فترة بالقبول؟ وانشغلت بالمقاولين، وما عدا ذلك، أو بعد ذلك، تعود للسبات بانتظار خبر صحفي يوقظها من الغفلة، أو فرقة إعلامية تجعلها تتحرك للدفاع عن نفسها، وتقول للناس نحن على قيد الحياة،

بعيداً عن التصنيفات الدولية، شنغهاي الصيني، والتايمز الأمريكي، وماتركس الإسباني، مطلوب تصنيف محلي للجامعات السعودية، تصنيف يقول لهم: ماذا نريد من جامعاتنا السعودية؟! تصنيف محلي بسيط وغير معقد، يقوم على ثلاثة معايير: فكري، واقتصادي، وتنموي.. فكرياً كم فكرة طرحتها الجامعات لتنمية المجتمع؟! وكم محاضرة؟ وكم ورشة عمل؟ وكم مؤتمر؟ وكم شارك طلابها وأساتذتها في أعمال تطوعية وإرشادية؟.

المعيار الاقتصادي يشمل الأبحاث التطبيقية التي تخدم البلاد، الأبحاث التي جعلت السعوديين يعيشون حياتهم بشكل أفضل، يجب على الجامعات أن تخطو نحو الاستثمار في بناء الإنسان، وتهينة الموارد البشرية المنتجة. أخيراً، لدينا خطط تنمية، وصلنا للتاسعة، مطلوب أن تجلس الجامعات مع وزارة التخطيط لتقول لهم: نحن مسؤولون معكم عن إنجاح خطط التنمية، ولسنا مجرد متفرجين.

بقية للحوار:

الجامعات حراك ثقافي ونهر متدفق، عندما يتوقف يأسن ماؤه، الجامعات تيارات تدور كل يوم في فلك الحياة، ودورها في المجتمع قيادة التنمية البشرية، وهذا الصمت المطبق لا يمكن وصفه، سوى أنه اختطاف.

حقوق الانسان في العالم

يقتل ابنته حرقاً لاتصالها بخطيبها

المصدر: جريدة اليوم الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
<http://www.alyaum.com/News/art/100019.html>

اليوم - تعز

قتل يماني ابنته "15" عاما حرقاً، بسبب تواصلها مع خطيبها عبر الهاتف الجوال. وقالت الشرطة اليمنية عبر موقعها على الإنترنت، أنها ألقت القبض على الأب البالغ من العمر "35" عاما بعد وفاة الفتاة في قرية نائية بمحافظة تعز في وسط البلاد، وأن الأب ارتكب جريمته بحجة أن المجني عليها كانت على اتصال بخطيبها، وذكرت بعض المواقع الإخبارية المحلية على الإنترنت، أن الأب ضبط ابنته تتحدث عن طريق الهاتف مع خطيبها، فيما تحظر العادات القبلية في بعض أجزاء اليمن التواصل بين الرجل والمرأة قبل الزواج، وكانت السلطات اليمنية قد أعلنت الشهر الماضي، عن التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن وفاة طفلة في الثامنة من عمرها في شمال اليمن إثر إصابتها بنزيف داخلي ليلة زفافها منذ شهر.



كاريكاتير

...وشن أقول لك بس... المرأة... هي...
الأم وaaa الأخت وaa الزوجة... وaa...
الابنة وaaa العمة وaaaaa...!!!



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الخميس
19 ذو الحجة 1434 هـ - 24
أكتوبر 2013م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4938>

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الخميس
19 ذو الحجة 1434 هـ - 24
أكتوبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878024.html>



www.alriyadh.com